خطاب الرئيس اسياس أفورقي

بمناسبة العيد الخامس والثلاثين للإستقلال

المشاركون الأعزاء،

المحترمون والمحترمات،

الحضور الكريم،

في البدء أتقدم بأحر التهاني إلى الشعب الإرتري المناضل في الداخل والخارج، وإلى جميع أصدقائه المناضلين في شتى أنحاء العالم.

كما أعرب عن امتناني العميق لكل من يُعدّون، عاماً بعد عام، عروضاً وفعاليات رائعة في مختلف الأماكن احتفاءً بهذا اليوم، كذلك لجميع أصدقاء إرتريا الذين أرسلوا رسائل التهنئة.

إن الاحتفال السنوي بيوم استقلالنا هو بالفعل دليل ومعيار لتقدم مسيرة الأجيال ومهامها الوطنية لبناء الوطن، ليس فقط على ضوء كفاحنا البطولي من أجل التحرير والتضحيات الجسام التي قدمناها، بل أيضاً على ضوء التضحيات الإضافية التي بُذلت على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية لمواجهة مختلف أشكال العدائيات والمؤامرات، فضلاً عن مهمة التنمية المتكاملة. إن الاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي السيادية عمليةٌ تُعزز باستمرار

وبشكل مستدام. وفي هذا السياق، علينا أن نتأمل ونتساءل: أين كنا بالأمس؟ وأين نحن اليوم؟ وما الذي سيحدث في المستقبل؟ هذه أفكار عميقة تدعونا للتأمل في هذه اللحظة الفارقة، يوم استقلالنا. إنها تحثنا على تقييم التقدم الذي أحرزناه بموضوعية، واستخلاص الدروس المناسبة من تجربتنا، ومواصلة صقل جهودنا ومضاعفتها لتحقيق أفضل النتائج. المجد والعزة للشعب الإرتري وشهدائه.

لا يمكن النظر إلى وضعنا الوطني أو الداخلي وتقدمه بمعزل عن نظام دولي عادل، والبنية الإقليمية للاستقرار والتعاون والازدهار والتكامل التي نعتز بها نحن وشعوب العالم أجمع. لذا، من الضروري أن نفهم ونحلل، استنادًا إلى معايير موضوعية، الأطر العالمية والإقليمية الأساسية واتجاهاتها.

المحترمون والمحترمات، بالنظر إلى المكانة العالمية البارزة للولايات المتحدة، فقد أكدتُ في خطابي بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للاستقلال العام الماضي على ضرورة إجراء دراسة معمقة منذ البداية لتقييم السياسات الكامنة وراء إدارة ترامب وتداعياتها المحتملة عند عودته إلى البيت الأبيض لولاية رئاسية ثانية. ومع ذلك، لا تزال هذه الظاهرة معقدة وكبيرة، وتتطلب الصبر والحذر من التسرع في استخلاص النتائج بناءً على تحليل دقيق يستند إلى جمع الحقائق والأدلة ذات الصلة، فضلاً عن الاستدلالات المعيارية والشاملة.

إن تحليل واستكشاف جوهر ومضمون شعار الرئيس ترامب " لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً" استناداً إلى معايير قوية (كالثروة، والإنتاج الصناعي، والتفوق التكنولوجي، والقوة العسكرية، ونطاق النفوذ، إلخ)، في سياق المسار التاريخي للولايات المتحدة، لا سيما خلال الحرب الباردة والمرحلة المتهورة من " نظام عالمي أحادي القطب " أمر آني وفي غاية الأهمية.

عند النظر إلى المؤشرات الاقتصادية للموارد الطبيعية والتصنيع الذي يشمل القيمة ... المضافة من خلال المعالجة، نجد أن الدين الوطني المتراكم نتيجة الهدر في الميزانية الذي مارسته الإدارات المتعاقبة كان هائلاً بالفعل. وقد تفاقمت هذه المعضلة بسبب الاختلال الخاطئة. صُممت هذه "نقل الإنتاج إلى الخارج"الاقتصادي الاستراتيجي الناجم عن سياسة الأمريكية "الهيمنة الاقتصادية والمالية"السياسة أساسًا لاستغلال الفرص التاريخية لتعزيز من خلال استغلال الأجور المنخفضة للعمالة وتكاليف الطاقة المنخفضة في بلدان أخرى. استند هذا المبدأ السياسي، الذي شاع استخدامه خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إلى تفوقهم المطلق في الابتكار والتصنيع... وعلى تصورات قاصرة مفادها أن الآخرين لا يستطيعون مجاراة

ذكائهم، بل يكتفون بنسخ منتجاتهم وتقليدها. ويبدو أن إجمالي الدين الأمريكي المتسارع، الذي أشرت إليه العام الماضي والبالغ 30 تريليون دولار، يبدو انه قد وصل اليوم إلى 40 تريليون دولار. وهذا ليس امراً يُستهان به.

إن إدراك الرئيس ترامب العميق للخطر الوشيك والتدهور الحتمي يُعدّ أمرًا إيجابيًا بلا شك. ولكن هل حزمة الإجراءات التي شرعت بها الإدارة الجديدة كحلٍّ سحري (مثل خفض الإنفاق، وجذب الصناعات والاستثمارات وإعادتها من رحلة نقلها إلى الخارج، وزيادة الرسوم الجمركية، وخفض الضرائب المحلية، واحتكار المعادن النادرة، واللجوء إلى التهديدات والترهيب، وحملات دبلوماسية وإعلامية مكثفة، إلخ) قابلة للتطبيق حقًا؟ أين ومع من؟

فيما يتعلق بالهيمنة التكنولوجية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لا توجد مؤشرات تُثبت المزايا التنافسية لواشنطن، على الرغم من أن هذا الموضوع يستحق تحليلًا مقارنًا أكثر تفصيلًا.

أما فيما يخص القوة العسكرية - وبغض النظر عن ضعف حلف الناتو الذي لا يُعدّ معيارًا - "فلا يمكن تقييم الوضع بناءً على الأحداث الدرامية والترهيب والقتل والقضاء على القوات الصغيرة " والترسانة النووية والطائرات المسيّرة والصواريخ وحدها. يقدم التاريخ العسكري المعاصر للقرن العشرين أدلة كافية على هذه الحقيقة.

فيما يتعلق بنطاق النفوذ، تشمل التجارب البالونية التي أُطلقت خلال العام الماضي كـ غرينلاند، وكندا، والمكسيك، وكوبا، وغيرها. هل كان الدافع وراء هذه التجارب، الموارد الطبيعية، أم الجغرافيا، أم نطاق النفوذ، أم المكانة؟ وما هي التداعيات النهائية؟ يتطلب التقييم الدقيق صبرًا كبيرًا لا تشوبه التكهنات.

المحترمون والمحترمات،

بعد تجاوز هذه المحاولات الأولية، قد يكون من المناسب التركيز على فنزويلا وإيران على ضوء الأحداث الرئيسية التي جرت خلال العام الماضي. إن تجارة المخدرات المنتشرة في الأميركتين قصة طويلة. أين تقع فنزويلا في هذا التسلسل الهرمي؟ ما هو دور مادورو؟ لماذا، وعلى أي أساس قانوني اتخذ البين الأبيض اجراء احاديا بـ " اعتقال " مادورو؟ هل تُشكل فنزويلا بالفعل تهديدًا للأمن القومي للولايات المتحدة؟ وكيف؟ هل كان مادورو، كشخص، يُشكل تهديدًا للأمن القومي للولايات المتحدة؟ وكيف ؟ هل شُنّت العملية ذريعة لأجندات

أخرى؟ تتطلب هذه القضية صبرًا كبيرًا، دون استخلاص استنتاجات متسرعة، ريثما تتضح الصورة كاملةً.

إيران:

بدأ البرنامج النووي الإيراني في أوائل سبعينيات القرن الماضي في عهد الشاه. من دعم وشجع هذا البرنامج؟ معلوم، وكيف تطور بعد عام ١٩٧٩، حقيقة معروفة وقصة طويلة. مع ذلك، ثمة أسئلة جوهرية لا بد من الإجابة عنها فيما يتعلق بالحرب المُشنّة على إيران. من هي الدول التي تمتلك برامج نووية؟ من هي الدول التي تمتلك وطورت أنواعًا مختلفة من الأسلحة النووية؟ من منح هذه الدول الحق في امتلاك وتطوير الأسلحة النووية؟ من يُصدر الإذن؟ من منح هذا الدول الحق في امتلاك وتطوير الأسلحة النووية؟ من يصدر الإذن؟ وان وجد " سلطات تصدر الإذن " فمن الذي منحها هذا الحق؟ لماذا تُحظر إيران وحدها؟ هل تُشكّل إيران تهديدًا حقيقيًا للولايات المتحدة؟ ما هي الامتيازات القانونية التي تتمتع بها الولايات المتحدة لاتخاذ إجراء عسكري أحادي الجانب؟

بدلًا من الأخذ في الاعتبار والتركيز على مسألة إغلاق مضيق هرمز والذي حصل كنتيجةً للحرب، من الأفضل التعامل مع هذا الامر بالإرتكاز على دراسة القضايا المتعلقة بالاستقرار العالمي والإقليمي. من الواضح أن هذه الحرب كانت مدفوعة بسوء تقدير، ويجب إيقافها لتجنب مخاطرها المحتملة.

أيها السيدات والسادة، هذه هي الحقائق التي حاولتُ تغطيتها حول ترامب والسياسات والإجراءات التي اتخذها، لا سيما خلال عودته إلى البيت الأبيض؛ وهي أحداث جرت خلال العام ونصف العام الماضيين. ولا يزال أمامنا عامان ونصف. كيف ستتطور خطط ترامب فيما يتعلق بأوروبا والصين وروسيا والهند والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا...؟ كيف ستتعامل الدول، فرادى وجماعات، مع مختلف المواضيع والقضايا وفي أوقات مختلفة؟ ما هو الناتج التراكمي المتوقع للأشهر الثلاثين القادمة؟ في حين أنه من الضروري مراقبة الأحداث الجارية ساعة بساعة، ما هي البدائل التي يمكن النظر فيها؟ تجدر الإشارة هنا إلى أن انتقاد ترامب وحده غير مناسب. ماذا عن المتواطئين في هذا الانحراف؟ علاوة على ذلك لا يجب اغفال الذين يدعون " النفوذ " ويحالون تضليل وتوريط ترامب.

والأهم من ذلك، فأن السؤال هو: كيف تؤثر علينا مختلف الأجندات التي أطلقتها القوى العظمى والقوى العادية؟ يتطلب ذلك صياغة فكرة واستراتيجية تتمثل في مبادرات فعّالة مبنية على القيم الأساسية، لا مجرد ردود أفعال.

إن الانتقال من النظام العالمي القديم البالي، الذي سئمته شعوب العالم، ضرورة لا خيار فيها. يجب وضع حد للنظام العالمي القديم، الذي يتسم بانعدام السوق والتجارة الحرة، وغياب التوزيع العادل والمنصف للموارد والثروات، والربا والنهب والخداع الهائل الذي تمارسه مختلف المؤسسات المالية، وعقلية المحصلة الصفرية والخسائر التي تتفاقم بسبب الإفلاس، والتي تُعد استمرارًا للاستعباد والاستعمار يجب أن تتوقف. يجب اعتبار إنشاء نظام عالمي جديد قائم على الإنصاف والعدالة المهمة الأسمى للبشرية، ولا ينبغي تهميشها. إن العصر الحالي هو مرحلة انتقالية من النظام العالمي القديم إلى النظام العالمي الجديد. ورغم أنه ليس اختراعًا جديدًا، بل هو استمرار لقيم الكفاح المسلح للشعب الإرتري من أجل التحرير، فإن ما يلي يُذكّرنا بالأفكار التي يمكن توسيعها وتعزيزها، والتي يمكن أن تُسهم في إثراء خارطة الطريق التي قدمناها خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة:

- يجب أن يمتلك البشر مواردهم الاقتصادية ونتاج عملهم بشكل عادل، وأن يسيروا على طريق مستدام من التقدم والازدهار للأجيال القادمة من خلال تراكم الثروة.
- ضمان السلام والاستقرار لضمان الازدهار والنمو الاقتصادي.
- ضمان سيادة العدالة والإنصاف باعتبارهما شرطين أساسيين للسلام والاستقرار.
- تعزيز الاحترام المتبادل والتكامل/ والتماسك لدعم السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن النمو المتبادل.
- إنشاء هيكل تنفيذي قانوني مناسب وآليات مرتبطة به لتنفيذ هذه التطلعات الإنسانية الأساسية.

بينما القضاء على النظام القديم واستبداله بنظام جديد يعني الإنسانية جمعاء، فإنه يُعنى بشكل خاص بالفئات المهمشة وضحايا ظروف " المحصلة الصفرية " التي توثر على العديد

من شعوب أفريقيا التي تعيش حياة بدائية قائمة على الكفاف. لهذا السبب، ينبغي على أفريقيا ومناطقها الفرعية المختلفة أن تُناضل من خلال وضع استراتيجية تكاملية وتحديد خطط

ضمن الإطار العالمي الأوسع، وهو السبب نفسه الذي أدى إلى الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. إذا لم يرتقِ الاتحاد الأفريقي إلى مستوى رسالته السامية، فسيفتقر إلى المصداقية. لذا، ينبغي أن تصبح عملية انخراطنا وجهودنا من أجل الصداقة داخل أفريقيا فعّالة وقوية.

وبالمقارنة، في منطقتنا:

في العام الماضي، أثرت موضوع حوض النيل، والقرن الأفريقي، والبحر الأحمر والخليج، مع الإشارة بشكل خاص إلى إثيوبيا والسودان. ونظراً لتفاقم هشاشة المنطقة عالمياً في أعقاب الأزمة التي اندلعت في هرمز، فقد باتت أهمية آلية الأمن الجماعي المنبثقة عن اتفاقات الدول المجاورة، بلا من سياسة الدول " المطبعة " لما يسمى " بالقوى " الإقليمية والقوى الخارجية البديلة واضحة وجلية.

المحترمون والمحترمات، يُعدّ القرن الأفريقي، نظراً لأهميته العملية الواضحة، المنطقة الفرعية التي نوليها اهتماماً بالغاً. لم تُثمر الجهود التي بذلناها خلال فترة استقلالنا لتعزيز دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والانتقال من دورها في مكافحة التصحر إلى دورها في التنمية، بهدف إرساء الأمن من أجل التنمية، لم تُكلل بالنجاح. إن الوضع في الصومال وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان مُقلق، وقد بات جلياً لدرجة أنه يستدعي مزيداً من الاهتمام والعمل. فما هي المشكلة او المشاكل؟

مع أنه من الممكن مناقشتها بتفصيل وعمق، إلا أنها، بالنظر إلى طبيعتها وسلوكياتها المتشابهة بشكل عام، تتعلق بتحديات بناء الدولة. أولها، استقطاب المجتمعات/المواطنين: بدلاً من السياسات التي تُؤدي إلى بناء بلد المواطنة، تقسيم المجتمع على أسس عرقية وعشائرية ودينية، مما يُؤجج الكراهية والفتنة الأهلية. ثانيًا، تنشئة أمراء حرب لإستبدال الكيانات السيادية أو إزاحتها. ثالثًا، تشجيع ثقافة الاختلاس المزمنة والمُلوثة. رابعًا، وهو الأسوأ والأكثر إثارة لتفاقم المشاكل هو فسح المجال للتدخل الأجنبي والتبعية لخدمة مصالح خارجية. مع وجود تفاوت معقول في التفاصيل، إلا أن هذه، من حيث التصنيف العام، تُمثل أزمات يجب حلها ومعالجتها. ولكن كشرط عملي مُسبق، يجب وقف التدخل والتمويل الخارجيين.

المحترمون والمحترمات، وفيما يتعلق بالشؤون الداخلية:

كما هو معلوم، أشرتُ في عيد الاستقلال العام الماضي إلى جهودنا التنموية على مختلف الأصعدة، بما في ذلك أولوياتنا المتعلقة بمعيشة الشعب. ورغم أن المفهوم ليس جديدًا، إلا أن الهدف يتجاوز مجرد انتشال المناطق المهمشة/المحرومة من البلاد من براثن الكفاف، إلى تعزيز الإنتاجية، وخلق نمو مستدام في الإنتاج، ووضع الأسس لأفضل عمليات إعادة المعالجة والتصنيع الصناعي والخدمات ذات القيمة المضافة. ودون الاقتصار على البُعد الاقتصادي، تشمل الأولويات الجبهات الدبلوماسية والإعلامية. كما أن أهمية رأس المال والتكنولوجيا، في سياق الفرص الناشئة والشراكات الواسعة والمستدامة، مهمة لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها. وكما ذُكر مرارًا، فإن العامل الحاسم هو ضمان التآزر والاستدامة من خلال التنسيق بين عدد ونوعية مشاركة الشباب المهنيين والخبراء مع مواطنينا المناضلين في المهجر. ولتحقيق التقدم بما يتماشى مع تطلعاتنا، ونظرًا لضرورة مراجعة برامجنا وتنقيحها وتعزيز تعبئة الموارد، فقد تتباطأ بعض الشيء الجهود التنموية في عام 2026.

ستمضي مشاريع الطرق والنقل قُدماً وفقاً للخطة الموضوعة. كما سيتم تنفيذ مشاريع إسكان واسعة بالتوازي. أما مشاريع توسيع نطاق خدمات الكهرباء والمياه، فرغم تأخر الإمداد، سيتم الشروع فيها هذا العام. وفي مجال الخدمات الاجتماعية، مع التركيز على التعليم، يُتوقع بشدة إيلاء اهتمام خاص للتعليم بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة. إضافةً إلى ذلك، يُعد توسيع نطاق تقديم خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة من البرامج البالغة الأهمية.

كل التقدير لشعبنا المُخلص، المُجتهد، الشجاع، المُتسامح، والثابت، ولقوات الدفاع المنخرطة في جميع جهودنا التنموية لبناء الوطن كمحرك ونواة ودرع حصين، لهم العزة والشرف. وإن وجدت العقبات، فلا شيء يُزعزع مسيرتنا. إطمئنوا

صمودنا.. ضماننا

!المجد والخلود لشهدائنا، رواد الصمود

النصر للجماهير

24 مايو 2026